

حالة المعابر في قطاع غزة

2015/3/31 - 2015/3/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر مارس، ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام الثامن على التوالي، ويؤكد التقرير استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى مأسسة الحصار، وجعل القيود المجحفة المفروضة على حركة سكان قطاع غزة وعلى حركة البضائع والسلع الأساسية مقبولة على المستوى الدولي، رغم انتهاكها لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أبرز سمات الحصار خلال الفترة من 2015/3/1 وحتى 2015/3/31 (شهر مارس):

- **حركة السلع والبضائع:** لم يطرأ خلال شهر مارس أي تغيير جوهري على الحركة التجارية، فقد استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. كما استمرت القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لإعادة الاعمار ومشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج. وفي المقابل سمحت سلطات الاحتلال بتوريد سلع محددة بعينها فقط، وهي في معظمها مواد غذائية وسلع استهلاكية، وقد شاب دخولها إلى القطاع عوائق عديدة، أبرزها الإغلاق المتكرر للمعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم"، حيث أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير 10 أيام (32.2% من إجمالي أيام الفترة)، وذلك بسبب الأعياد اليهودية أو بدعاوى أمنية. وقد أدى ذلك إلى:
- نقص في عدد من السلع الأساسية، حيث سمحت سلطات الاحتلال خلال الأيام التي عمل بها المعبر، بتوريد 7,314 شاحنة، بمعدل 236 شاحنات يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُمح بمرورها 41.4% من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ معظمها من الأسواق، بسبب القيود التي تفرضها السلطات المحتلة على توريد مواد البناء إلى القطاع من ناحية، وفشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة من ناحية أخرى.
- بعد مرور أكثر من 6 شهور على سريان آلية الأمم المتحدة لإعادة أعمار غزة، إتضح بشكل جلي، عجزها عن الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار. فقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مارس بتوريد كميات محدودة جداً من مواد البناء، حيث تم توريد 25,780 طناً من مادة الأسمنت (20,520 طن لإعمار غزة و5,260 طن لصالح منظمات دولية)، و45,460 طناً من مادة الحصى (7,960 طن لإعمار غزة و37,500 طن لصالح منظمات دولية)، 1,803 أطنان من مادة حديد البناء (350 لإعمار غزة و1,453 لصالح منظمات دولية)، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 30.69% و64.94% و3.21% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 1.71%، و1.51% و0.36% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار.
- منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 10 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,596 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 180.5 طن فقط، أي ما يعادل 51.7% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً في فصل الشتاء، وفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة بتصدير حمولة 99 شاحنة فقط، 85 منها محملة بسلع زراعية (طماطم، خيار، فراولة، فلفل حلو، بطاطا حلوة، ثوم، باذنجان، طماطم شيري، كوسا، نعن، فلفل)، و7 شاحنات محملة بالأثاث والأخشاب، و4 شاحنات محملة سمك وشاحنتان ملابس وشاحنة سجاد.

- **حركة الأفراد وتنقل السكان:** واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر مارس) فرض قيود مشددة على تنقل سكان قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "إيريز" المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، و/ أو إسرائيل. وقد نجم عن هذه القيود حرمان 1.8 مليون نسمة من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويهم، كما حرمتهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة "جسر النبي" وبعض الأفراد لحاجات شخصية، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الانسانية. ورغم محدودية هذه الفئات فقد رصد المركز ما يلي:
 - عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال شهر فبراير سفر 287 مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية. فقد رفضت سلطات الاحتلال 26 مريضاً لأسباب أمنية، فيما طلبت من 36 مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 9 مرضى ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 216 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,615 طلباً، وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 1,328 طلباً، فيما عرقلت تلك السلطات سفر باقي الحالات المرضية بحجج مختلفة.
 - سمحت السلطات المحتلة خلال شهر مارس بمرور 7,703 تاجراً عبر معبر بيت حانون، كما سمحت بدخول 2,082 شخصاً لحاجات خاصة و880 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية، و104 من المسافرين عبر جسر النبي و753 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
 - سمحت سلطات الاحتلال وفي نطاق ضيق خلال الفترة التي يغطيها التقرير لـ 281 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة ابنائهم في السجون الإسرائيلية، وذلك من أصل 1760 فرداً يتيح لهم الاتفاق الذي توصل إليه المعتقلون والسلطات الاسرائيلية في مايو 2012، زيارة ابنائهم في السجون الاسرائيلية. كما يعتبر عدد الزيارات خلال هذه الفترة (153 زيارة) محدوداً جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها نفس الاتفاق، حيث يتيح لكل معتقل زيارتين شهرياً (أي نحو 880 زيارة شهرياً) وذلك لمجموع المعتقلين من القطاع، والبالغ عددهم نحو 440 معتقلاً.
 - أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، طيلة شهر مارس (31 يوماً) جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل.
 - أدى إغلاق معبر رفح إلى عرقلة سفر آلاف المواطنين إلى الخارج، وقد بلغ عدد المواطنين المسجلة أسماؤهم في كشوفات وزارة الداخلية في غزة بانتظار دورهم للسفر أكثر من 40,000 مواطن، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة. وقد فتح المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة يومين فقط، خصصت لسفر الحالات الإنسانية الصعبة، وتمكن خلال هذه الأيام 1,010 مواطن من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 1,418 مواطن، فيما أعادت السلطات المصرية 65 مواطناً آخراً.

المعابر التجارية

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة¹.

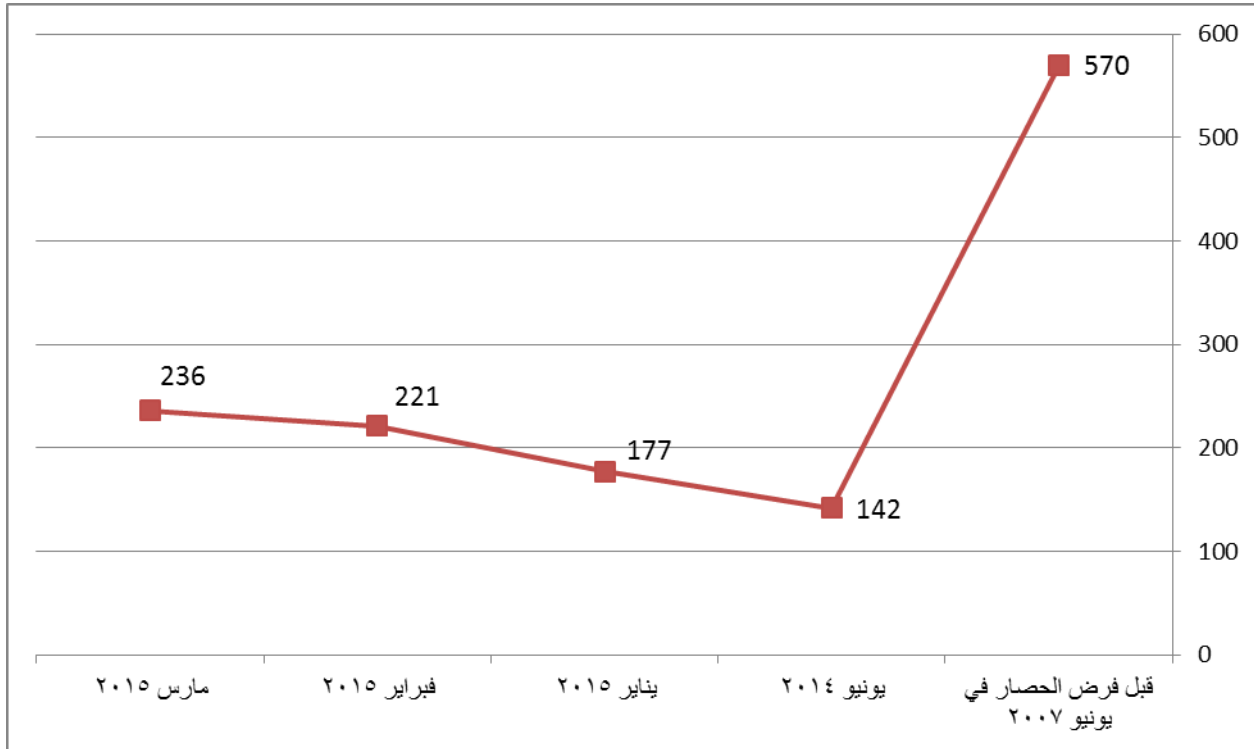
¹ - في سياق خطته لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم إغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر مارس) لمدة 10 أيام (32.2 % من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 7,314 شاحنة، بمعدل 236 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 41.4 % من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً².

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال شهري يونيو 2014 ويناير وفبراير ومارس 2015 مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	يونيو 2014	يناير 2015	فبراير 2015	مارس 2015
المعدل اليومي	570	142	177	221	236
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%24.9	%31	%38.7	%41.4



البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبي قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75 % من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

² - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة الأساسية.

• الصادات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 99 شاحنة فقط، 85 منها محملة بسلع زراعية (طماطم، خيار، فراولة، فلفل حلو، بطاطا حلوة، ثوم، باذنجان، طماطم شيري، كوسا، ننع، فلفل)، و 7 شاحنات محملة بالأثاث والأخشاب، و 4 شاحنات محملة سمك وشاحنتان ملابس وشاحنة سجاد.

• الواردات

- مواد البناء

ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر مارس)، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد 25,780 طناً من مادة الأسمنت (20,520 طن لإعمار غزة و 5,260 طن لصالح منظمات دولية)، و 45,460 طناً من مادة الحصى (7,960 طن لإعمار غزة و 37,500 لصالح منظمات دولية)، 1,803 أطنان من مادة حديد البناء (350 لإعمار غزة و 1,453 لصالح منظمات دولية)، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 30.69% و 64.94% و 3.21% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 1.71%، و 1.51% و 0.36% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الإعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات

فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يستحيل معها إعمار قطاع غزة. وتؤكد هذه البيانات فشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة إعمار غزة عن الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الإعمار، وذلك بعد مرور أكثر من 6 شهور على سريانها.

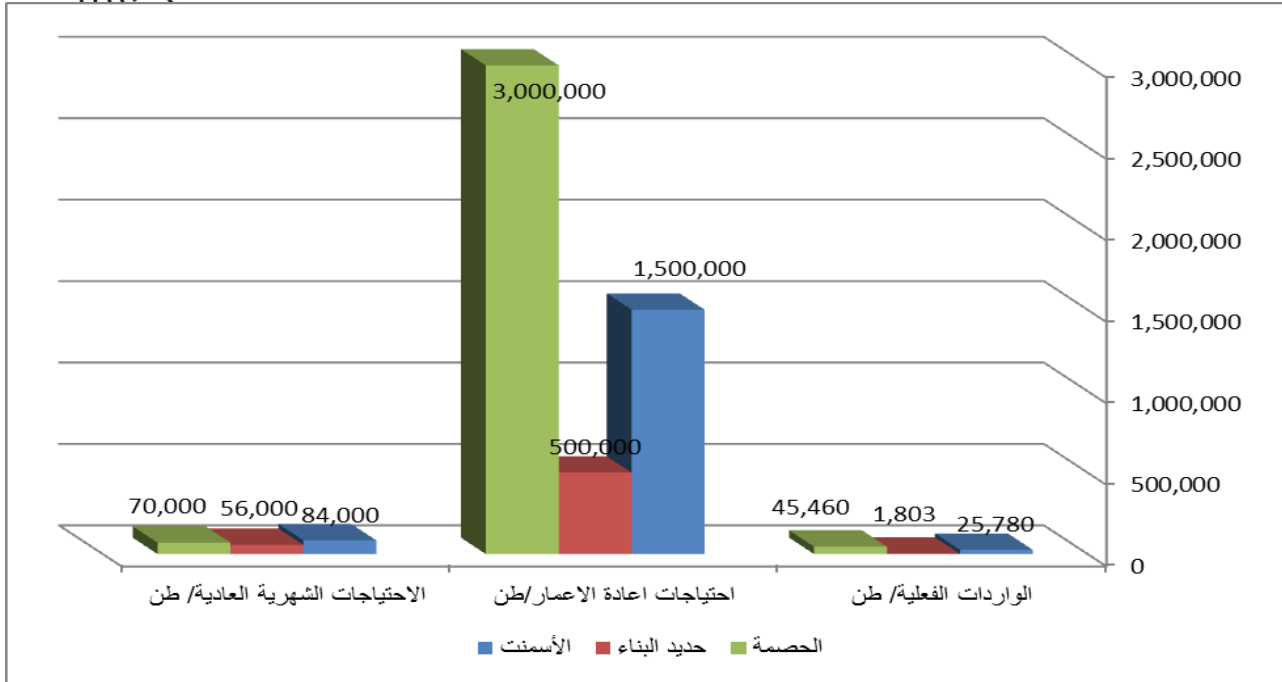
جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر مارس 2015 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات إعادة الإعمار

البيان	الواردات الفعلية/طن	احتياجات إعادة الإعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/طن	النسبة المئوية
الأسمنت	25,780	1,500,000	1.71%	84,000	30.69%
حديد البناء	1,803	500,000	0.36%	56,000	3.21%
الحصى	45,460	3,000,000	1.51%	70,000	64.94%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS



• الوقود والمحروقات

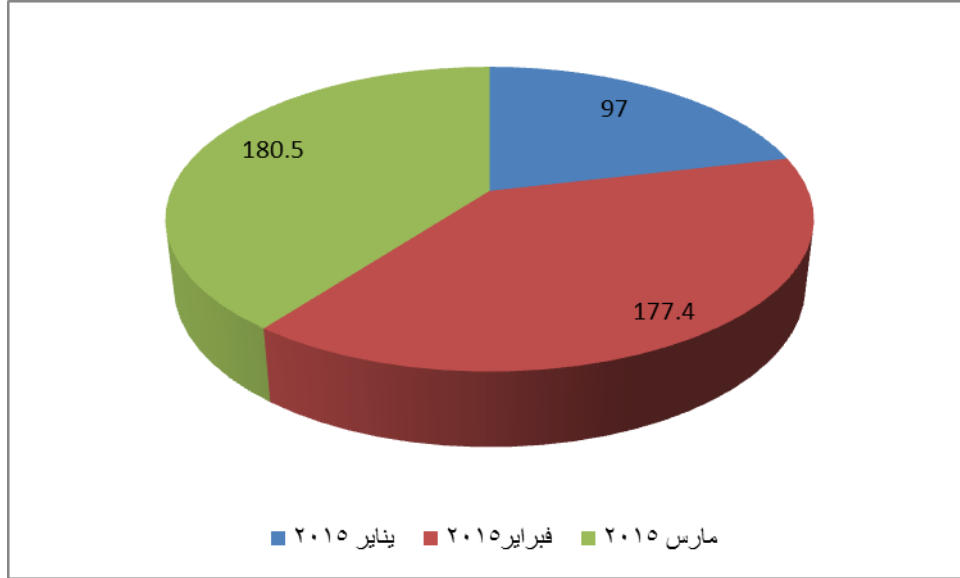
منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 10 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,596 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 180.5 طن فقط، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبتترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 51.7% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال شهور يناير وفبراير ومارس 2015 مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
يناير 2015	97	27.7%
فبراير 2015	177.4	50.7%
مارس 2015	180.5	51.7%
الاحتياجات الفعلية	350	100%

المصدر: الهيئة العامة للبتترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال شهور يناير وفبراير ومارس 2015 والاحتياجات الفعلية لسكان القطاع



وقد تم السماح خلال فترة التقرير (شهر مارس)، بتوريد 10,392,000 لتر سولار، 4,462,000 لتر بنزين، و1,794,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيود مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحفيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 5 أيام (بالإضافة إلى 4 أيام أخرى فتح للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية سفر 287 مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية. فقد رفضت سلطات الاحتلال 26 مريضاً منهم لأسباب أمنية، فيما طلبت من 36 مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 9 مرضى ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 216 مريضاً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,615 طلباً. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 1,328 طلباً، فيما عرقلت سفر باقي المرضى بحجج مختلفة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مارس وفي نطاق ضيق لـ 281 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 153 من ابنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 5 دفعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر مارس

الدفعة	التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
الأولى	2015/3/2	23	9	11	سجن إيشيل
الثانية	2015/3/9	47	17	26	سجن نفحة
الثالثة	2015/3/16	66	15	40	سجن رامون
الرابعة	2015/3/23	84	32	42	سجن نفحة
الخامسة	2015/3/30	61	10	34	سجن نفحة

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر مارس محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 440 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 880 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 153 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد افراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 281 شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1760 شخص، اذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار الى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أيأ منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في لك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 7,703 تاجر، 2,082 لحاجات شخصية، 880 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية، و753 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، و104 من المسافرين عبر جسر اللنبي، وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال شهر مارس لمدة 29 يوماً جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. ونجم عن إغلاق معبر رفح عرقلة سفر آلاف المواطنين إلى الخارج، حيث بلغ عدد المواطنين المسجلين أسماءهم بانتظار دورهم للسفر أكثر من 40,000 مواطن، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة، وذلك بحسب مصادر وزارة الداخلية في غزة. وقد فتح المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة يومين فقط، خصصت لسفر الحالات الإنسانية، وتمكن خلال هذه الأيام 1,010 مواطنين من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 1,418 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية 65 مواطناً آخراً.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الانساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.